الجلسة السابعة بعد ثلاثمائة

التاريخ: الخميس 23 رمضان 1423(2002/11/28) .

الرئاسة: السيد المصطفى عكاشة، رئيس مجلس المستشارين .

التوقيت: ساعة، ابتداء من الساعة الواحدة والدقيقة24 بعد الزوال .

جدول الأعمال: رد السيد الوزير الأول على مناقشة التصريح الحكومي .

السيد المصطفى عكاشة، رئيس مجلس المستشارين:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين .

السيد الوزير الأول،

السيدات الوزيرات ،

السادة الوزراء ،

حضرات السادة المستشارين المحترمين،

افتتح هذه الجلسة بحول الله وقوته المخصصة للاستماع إلى السيد الوزير الأول ردا على تدخلات السادة رؤساء الفرق بمجلس المستشارين، وعليه أعطي الكلمة للسيد الوزير الأول .

السيد إدريس جطو الوزير الأول :

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خاتم المرسلين وآله وصحبه أجمعين،

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

حضرات السادة المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أتناول الكلمة من جديد أمام بمجلسكم الموقر بعد أن تتبعت باهتمام بالغ، إلى جانب أعضاء حكومة صاحب الجلالة نصره الله، التدخلات القيمة لرؤساء الفرق والسادة المستشارين المحترمين حول البرنامج الحكومي الذي كان لي شرف عرضه على أنظاركم .

وقبل الرد على مختلف تساؤلاتكم وملاحظاتكم اسمحوا لي أن أعبر عن بالغ الأسى والأسف للنكبة الأليمة التي ألمت بعدد من العائلات في بعض عمالات وأقاليم المملكة بسبب التساقطات المهمة لأمطار الخير التي عرفتها بلادنا في بداية هذا الأسبوع، وأن أتقدم بأحر التعازي لعائلات ضحايا هذه الفاجعة، سائلين العلي القدير أن يغمدهم بواسع رحمته وجزيل مغفرته، وأن يلهم ذويهم جميل الصبر والسلوان .

هذا، وأغتنم هذه المناسبة للتنويه بالمجهود الذي بذلته مؤسسة محمد الخامس للتضامن التي قدمت، تنفيذا للتعليمات المولوية، كافة المساعدات الاستعجالية والاسعافات الأولية لضحايا هذه الكارثة الطبيعية .

هذا، وحتى لا تتكرر مستقبلا هذه الكارثة، ستعمل الحكومة، تنفيذا للتعليمات ملكية السياسة التي وجهها جلالته بعد زيارته مساء البارحة إلى المناطق المنكوبة، على اتخاذ كل التدابير الكفيلة بضمان الحماية اللازمة للسكان، حيث سيتم، بالنسبة لمدينة المحمدية، الشروع في إنجاز سد كركور ابتداء من سنة 2003 والذي سيمكن من تجميع 30 مليون متر مكعب من الماء، بكلفة تصل إلى 230 مليون درهم، وإنجاز صرف الرواسب المتراكمة بواد المالح على مستوى المدينة، وإنجاز حواجز وقائية داخل المدينة من طرف المجموعة الحضرية لمدينة الدار البيضاء وشركة ليديك .

كما ستتخذ الحكومة كل الإجراءات العاجلة الرامية إلى وقاية كل من مدينة سطات وبرشيد وحمايتهما من تكرار مثل هذه الفيضانات والكوارث .

السيد الرئيس، حضرات السادة المستشارين المحترمين،

أود أن أتوجه إلى كافة أعضاء مجلسكم الموقر بأصدق عبارات التقدير على العناية الفائقة التي أحطتم بها مختلف جوانب هذا البرنامج .

إن التدخلات التي استمعت إليها الحكومة بكل إمعان وتركيز كانت صريحة ومفيدة، مما يترجم بكل موضوعية المستوى الراقي والنضج السياسي العالي الذي طبع مناقشتكم وتحاليلكم للبرنامج الحكومي، وينم عن عمق إدراك السادة المستشارين للأوضاع الحقيقية والانتظارات المشروعة والرهانات الكبيرة للشعب المغربي .

إن الأفكار النيرة والانتقادات البناءة التي طبعت كافة التدخلات ساهمت بشكل فعال في تسليط الأضواء على كثير من جوانب البرنامج الحكومي وأثرت محاوره .

إننا نسجل بارتياح كبير، إجماع مختلف القوى السياسية حول الثوابت والمقدسات والمرجعيات التي تقوم عليها بلادنا، ومن هذا المنطلق نتعهد بالدفاع عنها وصيانتها وتحصينها مع التشبث بقيم الحداثة .

كما نعتز بالموقف الذي عبرت عنه مختلف الفرق بخصوص ضرورة استكمال وحدتنا الترابية في دائرة حدودها الحقة، باعتماد الحل السياسي الذي لقي مساندة من طرف المنتظم الدولي، ومعالجة قضية مواطنينا المحتجزين في تندوف ضدا على كل المواثيق والأعراف الدولية والمثل والقيم الإنسانية وتفعيل دور الدبلوماسية للتعريف بموقف بلادنا وفضح هذه الخروقات اللاإنساني،ة والاعتناء بأسر شهداء وحدتنا الترابية، ومواصلة الجهود المبذولة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بأقاليمنا الجنوبية الغالية .

وفي مجال الديمقراطية والحقوق والحريات العامة والمؤسسات، فإن الحكومة ستعمل على تكريس التطور الحاصل في هذه الميادين بمضاعفة جهودها من أجل مواصلة الإصلاحات السياسية والمؤسساتية وتعزيز المكتسبات في مجالات الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان وصيانة كرامة المواطن، والحرص على التزام الجميع بواجباتهم تجاه الدولة والمجتمع .

السيد الرئيس، فيما يخص الملاحظات التي أثيرت بخصوص تشكيلة الحكومة، يجب التأكيد على أن تحالف مجموعة من الأحزاب لتشكيل الحكومة هو أمر عاد وطبيعي

باعتبار النهج الديمقراطي الذي اعتمده المغرب كخيار دستوري قائم على التعددية الحزبية . إن هذا الائتلاف قائم حول برنامج سياسي طموح يستند على المبادئ الأربعة التي حددها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، في خطابه السامي بمناسبة افتتاح السنة الأولى من الولاية التشريعية الحالية، والمتمثلة في التشغيل المنتج والتنمية الاقتصادية والتعليم النافع والسكن اللائق .

فالحكومة ملتفة حول البرنامج السياسي الذي كان لي شرف عرضه أمام مجلسكم الموقر والذي يعبر عن تطلعات كل الحساسية السياسية المشاركة في الحكومة، اهتمامات الشعب المغربي .

كما أن هذه الحكومة قد حظيت بثقة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله مسؤولية أمام جلالته وأمام البرلمان طبقا للمقتضيات الدستورية وستعمل من أجل تحقيق برنامج مصادق عليه طبقا لأحكام الدستور ويلتزم بتنفيذه كل أعضاء الحكومة، وبالتالي فمن الصعب قبول الحكم على هذه الحكومة وعلى عملها بمجرد تشكيلها وقبل مباشرتها لمهامها، والاطلاع على نتائج عملها .

أما فيما يخص الانسجام والتضامن الذي يجب أن يطبع العمل الحكومي، فإنه يدخل في صميم اختصاصاتي كوزير أول، وسأسعى لتحقيقهما بين مختلف الحساسات السياسية المكونة للحكومة وبين أعضائها حتى يظل العمل الحكومي متماشيا بشكل منسجم مع البرنامج السياسي المتفق حوله .

السيد الرئيس، فيما يخص الثوابت والمقدسات فقد قام عدد من المستشارين المحترمين بتثمين ما ورد في التصريح الحكومي من تنصيص واضح على اعتماده للمرجعيات والمبادئ والاختيارات المستمدة من الدين الإسلامي الحنيف.

وفي هذا الصدد، يتعين التذكير، بأن المغرب باعتباره دولة إسلامية متمسك أشد ما يكون التمسك بتعاليم الدين الإسلامي الحنيف والمذهب المالكي السمح، تحت قيادة مولنا أمير المؤمنين، حامي حمى الملة والدين، جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، وحريص أشد ما يكون الحرص، على قدسية معتقداتها، متشبث بفضائل التسامح والتكافل والاعتدال، يسعى إلى الانفتاح على الخارج ومسايرة ركب التطور والعصرنة والتحديث في إطار يسمح بالحفاظ على مقوماته الدينية الراسخة، واحترام وتقاليده العريقة .

السيد الرئيس،

لقد أكد بعض المستشارين المحترمين بخصوص حقوق الإنسان وأوضاع المرأة أنه على الرغم من التقدم الذي عرفه المغرب في هذا المجال، فإن هناك، حسب رأيهم، تقصيرا لا يزال يطال بعض الملفات العالقة .

ففي هذا الصدد لابد من التذكير بأن المغرب الذي حقق مكاسب مهمة في مجال الديمقراطية وممارسة الحريات الفردية والجماعية واحترام حقوق الإنسان، واعتبر صيانة كرامة المواطن وحفظ حقوقه وحرياته وتأمين ممارستها الفعلية خيارا لا رجعة فيه، وأن التشبث بحقوق الإنسان، كما هي متعارف عليها عالميا، يعد من الثوابت الراسخة التي كرسها دستور المملكة، واعتبرها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله من الثوابت والدعائم الأساسية التي ينبغي السير على نهجها في إطار المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي الذي يرعاه جلالته حفظه الله .

وستسهر الحكومة، تنفيذا لهذه التعليمات المولوية السامية، على ضمان ممارستها قانونا ونهجا وسلوكا .

أما بخصوص المرأة وضمان حقوقها، التي اعتبر بعض المستشارين المحترمين أن البرنامج الحكومي أغفلها بتغييب قطاع حكومي خاص بها، فتجدر الإشارة إلى أن هناك قطاعا حكوميا يهتم بالأسرة والتضامن والعمل الاجتماعي، تعد المرأة نواته الصلبة، مع أن الاهتمام بالمرأة وقضاياها لا يستدعي إحداث قطاع حكومي خاص بها، بل هو من مسؤولية كافة القطاعات الحكومية التي تسعى تحسين أوضاع المرأة وترسيخ حقوقها .

وإيمانا منا بضرورة إيلاء المرأة المغربية المكانة اللائقة بها، فإن الحكومة ستتخذ كافة الإجراءات اللازمة لتحقيق المساواة بينها وبين الرجل على جميع الأصعدة، طبقا لتعاليم الدين الإسلامي الحنيف، واستجابة للعناية الخاصة التي تحظى بها من طرف صاحب الجلالة الذي عهد للجنة استشارية عليا بالنظر في مراجعة مدونة الأحوال الشخصية، التي نستبشر خيرا من أعمالها .

السيد الرئيس،

لقد تم طرح مجموعة من التساؤلات من طرف السادة رؤساء الفرق بخصوص الانتخابات المقبلة وتهييء والمناخ اللازم لتفعيل الإصلاحات التي أدخلت على نظام اللامركزية، سواء بالنسبة للميثاق الجماعي أو لتنظيم العمالات والأقاليم .

وفي هذا الإطار فإن الحكومة عازمة على اتباع نفس النهج الذي تم اعتماده في الانتخابات التشريعية الأخيرة لتجديد ثلث أعضاء مجلس المستشارين وانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والإقليمية والجهوية، حيث سيعرض في القريب العاجل على أنظار البرلمان مشروع مدونة الانتخابات ليصبح مطابقا لمقتضيات الميثاق الجماعي ونظام مجالس العمالات والأقاليم اللذين صادق عليها البرلمان في دورته الأخيرة، واعتماد كل تعديلات التي ترغب الهيئات السياسية في إدخالها على هذه المدونة .

كما ستعمل الحكومة على تنفيذ جميع التعديلات والالتزامات فيما يخص التقطيع الجماعي وتكريس خيار مبدإ وحدة المدينة وإصلاح نظام الجبايات المحلية .

لقد ألح العديد من المتدخلين على ضرورة تدعيم وتعزيز دور الجهة، وفي هذا الاتجاه ستعمل الحكومة على تدعيم دورة ولايات الجهات طبقا للتعليمات المولوية السامية الواردة في الرسالة الملكية المؤرخة في 7 يناير 2002 التي تم بموجبها تفويض عدد من الاختصاصات الحكومية للسادة الولاة حتى تؤدي الجماعات الوظائف المنوطة بها في

مجالات تأطير الجماعات المحلية وتفعيل الاستثمار وتدبير المجال.

السيد الرئيس، وفيما يخص ربط البرنامج الحكومي بالمخطط، ذهب بعض السادة المستشارين المحترمين إلى الاعتقاد أن عدم تخصيص جهاز يعنى بالتخطيط يعد تخليا عن سياسة التخطيط. إن هذا التساؤل غير ذي موضوع لأن التخطيط اختيار راسخ وارد في نص الدستور المصادق عليه من طرف الشعب المغربي سنة 1996.

أما عن التساؤلات التي وردت في شأن كيفية تعامل البرنامج الحكومي مع المخطط الخماسي، فإن هذا البرنامج لا يمثل قطيعة مع المخطط، بل تطبيقا له تستدعيه ضرورة استمرارية المرفق العمومي وتدبير الدولة.

إن الحكومة عملت باختيارات هذا المخطط التوجيهي مع إعادة ترتيب بعض الأولويات، معتمدة في ذلك مقاربة التخطيط الاستراتيجي المبني على تقييم المنجزات وتصحيح المسار لمطابقة المشاريع مع الظرفية الاقتصادية والاجتماعية.

لهذا فإن جزءا كبيرا من المشاريع التنموية بالتجهيزات الكبرى والبنيات التحتية المحددة في المخطط الحالي وارد في البرنامج الحكومي الذي عمل على نقل وتيرة إنجازه إلى إيقاعات متقدمة كما هو الشأن بالنسبة لقطاعات السكن والطرق وبرامج التنمية القروية وغيرها ...

لقد ورد أيضا تساؤل طرحه بعض رؤساء الفرق المحترمين حول تعامل البرنامج الحكومي مع القانون المالي لسنة 2003، وفي هذا الباب تجدر الإشارة إلى أن هناك تباينا بديهيا في جدولتيهما حيث إن الأهداف المسطرة في البرنامج الحكومي سيتم تنفيذها خلال الخمسية المقبلة.

وبالرغم من الإكراهات الزمنية المتعلقة بتشكيل الحكومة وتكوين هيئات البرلمان التي تم في إطارها تحضير هذه الميزانية من طرف الحكومة السابقة، فإن البرنامج الحكومي استحضر جل هذه المعطيات. ورغم ذلك فمشروع ميزانية 2003، كما صادق عليه المجلس الوزاري سيستجيب لعدد من الأهداف والاختيارات المسطرة ضمن البرنامج الحكومي، كما أن الحكومة ستتقدم للبرلمان ببعض التعديلات اللازمة لمطابقة القانون المالي لبعض الأهداف والمشاريع، على أن تعمل القوانين المالية المقبلة على ترجمة الاختيارات التي لم نتمكن من الشروع فيها مباشرة.

لقد أشارت بعض التدخلات إلى تغييب البرنامج الحكومي لعدد من القطاعات كالفلاحة، والطاقة والمعادن، والخدمات، والأوقاف، والصيد البحري، والرياضة، والمقاومة جيش التحرير.. وغيرها.

ففي هذا الصدد نود التذكير أن أحكام الفصل 60 من الدستور تلزم الحكومة بتقديم لبرنامج الذي تعتزم تطبيقه والذي يجب أن يتضمن الخطوط الرئيسية لعملها. كما أنه يستحيل من الناحية العملية استعراض كل البرامج والإجراءات والعمليات الخاصة بكل القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وسرد كل المشاريع التي تعتزم الحكومة القيام بها.

وفي هذا السياق، يجب التأكيد على أن كل القطاعات التي لم يرد ذكرها أو عرض ما تنوي الحكومة اتخاذه من إجراءات في شأنها، سوف تأخذ نصيبها من اهتمامات الحكومة حيث سنوليها ما يتطلبه الوضع من عناية ومجهود لتطويرها وتحديثها، شأنها في ذلك شأن باقي القطاعات.

أما البرنامج الذي تشرفت بعرضه على أنظاركم، فقد انصب بالأساس على الميادين والقطاعات التي رأت الحكومة معالجتها وفق منظور ومقارنة جديدة، أو تلك التي فرضتها الظرفية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وأملتها الحاجيات الملحة للمواطنين.

ففيما يتعلق بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، كالصناعة والفلاحة والصيد البحري وغيرها والتي أعاب البعض على الحكومة تغييبها، فيجب التأكيد على أنها ستظل ثابتة ومؤكدة ومسطرة ضمن أولويات الاقتصاد الوطني وتحظى بنفس الاهتمام، كما ستواصل الحكومة مجهوداتها في هذه القطاعات من أجل تنميتها والرفع من مساهماتها في نمو الدخل الوطني.

أما فيما يتعلق بوسائل التنفيذ، فقد اعتبر عدد من المتدخلين أن البرنامج الحكومي غيب وسائل تنفيذه، وأنه مجرد نوايا حسنة، مشككين في إمكانية إنجازه..

لهذا فإننا نؤكد أن هذا البرنامج يرتكز على تصور عام وشامل وأهداف واضحة وآجال مضبوطة، وهو مؤسس على ثلاثة محاور أساسية هي :

1 - الأولويات التي حددها صاحب الجلالة نصره الله في خطاب الذي افتتح به الدورة البرلمانية الحالية، والمتمثلة في التشغيل المنتج والتنمية الاقتصادية والتعليم النافع والسكن اللائق؛

2 - والحاجيات الأساسية والمستعجلة والمشروعة للشعب المغربي، وخاصة للفئات المعوزة بهوامش المدن والقرى والمراكز الصغرى والمتوسطة والتي استدعت منا نهج سياسة قرب واضحة؛

3 - تأهيل وتحديث وتقوية الاقتصاد الوطني والمقاولة والإدارة لمواجهة التحديات الكبرى التي تنتظر بلادنا في أفق رفع الحواجز الجمركية.

وخلافا لما اعتبره البعض، فإن هذا البرنامج ينبني على تقييم وتشخيص للوضعية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة، ويرتكز على أهداف مدققة ومشاريع محددة وآجال مضبوطة ومصادر تمويل أكيدة.

وأريد بخصوص هذا العنصر الأخير أن أؤكد لمجلسكم الموقر حرص الحكومة على توفير مصادر التمويل الضرورية لتنفيذ ما التزمت به في الآجال المحددة سواء تعلق الأمر بتمويل من الميزانية العامة أو باعتماد أساليب تشاركية أو بتحفيز القطاع الخاص أو بالبحث عن مصادر خارجية للتمويل.

السيد الرئيس، تسائل، بخصوص وتيرة النمو، عدد من المستشارين المحترمين المتدخلين حول نسبة نمو الناتج الوطني الخام التي تترقب الحكومة إنجازها خلال السنوات الخمس المقبلة، بناء على الطموحات والأهداف التي تضمنها البرنامج الحكومي من جهة والإكراهات الاقتصادية والمالية من جهة أخرى.

تجدر الإشارة أن فرضية تحقيق نسبة نمو تبلغ 5 ٪ ، التي حددها المخطط الخماسي لا يمكن تحقيقها إلا إذا ارتفعت نسبة نمو القطاعات دون الفلاحة إلى 9٪ وهو شيء صعب المنال. ففي أفضل الحالات ستظل نسبة نمو الناتج الداخلي الخام في حدود 4٪ خلال الفترة المتراوحة بين سنوات 2000 و 2004.

ولتقليص نسبة البطالة من 12،5٪ إلى أقل من 10٪ في أفق سنة 2007، يجب أن يسجل الاقتصاد الوطني وتيرة نمو لا تقل عن 6٪ سنويا، وجب العمل على الحد من تبعية الاقتصاد الوطني للقطاع الفلاحي وحده وتسريع إعادة تأهيل الاقتصاد وتطوير سياسة إنعاش الخدمات وسن سياسة فاعلة في مجال التشغيل يشترط فيها أن لا تشكل عبئا على المالية العمومية.

ومن جهة أخرى تساءل بعض المتدخلين عن طريقة معالجة المديونية والحلول التي ستعتمدها الحكومة في إطار برنامج عملها. وفي هذا الصدد، أود طمأنة السادة المستشارين المحترمين أن الحكومة ستعمل على مواصلة الجهود لتخفيف عبء الدين الخارجي على الميزانية وعلى ميزان الأداءات وتقليص المخاطر المتعلقة بالمديونية وذلك بتنويع مصادر التمويل والتحكيم بين التمويلات الخارجية والداخلية بالنظر إلى كلفة كل منها. وأذكر أن السنوات الماضية عرفت تراجع نسبة الدين الخارجي للخزينة إلى حوالي 25٪ من الناتج الوطني في متم هذه السنة.

ولمعالجة المديونية الخارجية ستكثف الحكومة مجهوداتها لدى الدول والمؤسسات البنكية الدائنة من أجل تحويل الديون الخارجية إلى استثمارات خاصة أو عمومية. كما ستسعى الحكومة في نفس السياق للعمل على إعادة تمويل الديون المكلفة أو مراجعة أسعار الفائدة.

أما فيما يخص الدين الداخلي ستتواصل جهود تطوير وعصرنة سوق الرساميل التي أبانت عن قدرتها على المساهمة في توفير موارد قارة لتمويل حاجيات الخزينة بأقل كلفة وتغطية التدفق السالب للمديونية الخارجية.

السيد الرئيس، لقد تقدم السادة رؤساء الفرق بعدة ملاحظات تتعلق في مجملها بالتدابير التي سطرها البرنامج الحكومي لتأهيل نسيجنا الاقتصادي وخاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة.

وقد شكك البعض في جدوى هذه التدابير، خاصة منها آليات التأهيل والتمويل.

والحكومة على قناعة تامة بأن هذا البرنامج الذي سبق أن وضحنا مبرراته ومضامينه وأهدافه سوف يعطي الانطلاقة الحقيقية لإقلاع اقتصادي متين، وأن الآليات الموجودة، إذا ما تم تفعيلها بشكل جيد سوف تكون قادرة على توفير الدعم اللازم لإنعاش مقاولاتنا الوطنية، وسوف لن نتردد في خلق آليات أخرى مكملة إذا استدعى الأمر ذلك.

إن الهدف الذي نروم تحقيقه ليس بالهين، ذلك أن تأهيل النسيج الاقتصادي يعد صعب المنال ويتطلب تحقيقه مجهودات متواصلة من طرف الدولة، والمهنيين والمقاولات لحاجته الماسة إلى هيكلة جديرة، في بعض الأحيان ومراجعة شمولية في أساليب تنظيم وتمويل وتدبير هذه المقاولات وعصرنة وسائل إنتاجها حتى يكتسب المناعة لمواجهة متطلبات وتحديات السوق الداخلي والخارجي.

والحكومة مدركة حق الإدراك حتمية وضرورة هذا التوجه لكون مقاولاتنا ستكون في السنوات القليلة المقبلة في مواجهة مكشوفة مع المنتوجات العالمية في الأسواقنا الداخلية.

ومما لاشك فيه أن التدابير الواردة في التصريح الحكومي والتي تنبأ لها البعض بعدم الجدوى، والتي تعتزم الحكومة اعتمادها، سيتم تعزيزها بتدابير مصاحبة، كفيلة بتوفير شروط المبادرة وتحسين أداء المقاولة وآلية الإنتاج.

ولنا اليقين أن تفعيل صناديق التأهيل والضمان ورؤوس الأموال المخاطرة، من شأنه إعطاء الانطلاقة الحقيقية لهذا المشروع، وسوف تشرع الحكومة إن شاء الله، عما قريب في وضع الأساليب الكفيلة بضمان أداء هذه الصناديق لمهامها على أحسن وجه.

وحتى تضمن مطابقة هذه السياسة مع الحاجيات والمتطلبات الحقيقية للنسيج الاقتصادي بمختلف فروعه، وضمان نجاحها، ستعمد الحكومة إلى التشاور مع مختلف الفاعلين الاقتصاديين من جمعيات مهنية وممثلي المقاولات، خاصة الصغرى والمتوسطة وقطاع التصدير .. إلى غيرها من الأطراف المعنية، وستنطلق هذه القاءات في الأسابيع القبلة المقبلة لشرح هذا البرنامج وتدقيقه وتحديد جدولة زمنية لإنجازه وضبط الآليات والوسائل الضرورية لإنجاحه وضمان مطابقته لحاجيات المقاولات ومستلزمات السوق.

السيد الرئيس، لقد خصصت حل المداخلات حيزا كبيرا لقطاع التشغيل وللإجراءات التي تضمنها البرنامج الحكومي لمعالجة هذه الإشكالية والحد من معضلة البطالة وإعادة الثقة في صفوف شبابنا وقد اعتبر البعض أن الحلول التي تنوي الحكومة اعتمادها تبدو غير كافية لاحتواء العجز المسجل في ميدان التشغيل.

وفي بداية، لابد من التذكير أن الاقتصاد الوطني يخضع لعدة إكراهات خارجية تزداد صعوبة كلما تم رفع الحواجز الجمركية، وإكراهات داخلية تتمثل بالخصوص في التقلبات المناخية التي تنعكس سلبا على القطاع الفلاحي الذي يوظف قرابة 40٪ من اليد العاملة. كما أن وتيرة نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى من صناعة وسياحة وصيد بحري

وخدمات وغيرها لا ترقى إلى النسبة اللازمة والمستديمة لاحتواء العجز المسجل في سوق العمل . كما تشكل منظومة التربية والتكوين ونسبة الأمية ونسبة الانقطاع المبكر عن التمدرس ونسب التأهيل والتكوين المهني عوامل موضوعية تساهم بشكل واضح في تفاهم ظاهرة البطالة .

إن إشكالية البطالة ظاهرة تشكو منها معظم الدول بما فيها الدول الغربية المتقدمة، ولا يمكن إيجاد حلول ناجعة ومتجددة لقضايا التشغيل إلا في الحقل الاقتصادي، وذلك بضمان وتيرة مرتفعة ومتواصلة للناتج الوطني الخام .

لذا، فإن الحكومة، وعيا منها بتفاهم البطالة في صفوف شبابنا، جعلت هذا الموضوع في مركز اهتمامها وصنعته ضمن أولويات سياستها الاقتصادية .

ومن أجل ذلك تم وضع برنامج بهدف توفير نسب التنمية واضح اختيار آليات محددة واعتماد إجراءات مضبوطة وفرص العمل الضرورتين لإنعاش سوق الشغل .

وفي هذا الاتجاه تعتمد الخطة المرسومة على المحاور التالية :

أولا - إنعاش الاستثمار وتأهيل النسيج الاقتصادي باعتبارهما أهم مصادر التشغيل، وتدخل في هذا الصدد كل الإجراءات والاختيارات والتوجهات التي تضمنها البرنامج الحكومي والرامية إلى تأهيل المقاولة الوطنية وتحسين مناخ الاستثمار وتشجيع قطاع التصدير ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة وغيرها .

ثانيا - تنفيذ البرامج والأوراش الكبرى العمومية والخاصة التي من شأنها أن توفر أعدادا هائلة من مناصب الشغل وتمتص جزءا كبيرا من البطالة .

وفي هذا المجال تكفي الإشارة إلى دراسات مضبوطة تكفي الإشارة إلى دراسات مضبوطة على الأوراش التالية :

1 - البرنامج الحكومي والرامي إلى رفع نسبة إنتاج السكن الاجتماعي الى 100 ألف وحدة سكنية سيمكن من توفير ما يفوق 120 ألف منصب شغل .

2 - إن إنجاز المركب الميناني المتوسطي بطنجة سيوفر خلال مدة إنجازه 25 ألف منصب شغل مباشر وغير مباشر. كما سيسمح عند انتهاء لأشغال به من ضمان ما يقرب من 20 ألف منصب شغل قار .

ومن جهة أخرى أن البرنامج المسطر في قطاع السياحة الهادف إلى خلب 10 ملايين سائح في أفق 2010 سيسمح سنويا بإحداث ما يفوق 10 آلاف منصب شغل مباشر، وما يقرب من 50 ألف منصب شغل غير مباشر، وذلك حسب التقديرات والدراسات المتعلقة بهذا المشروع الاقتصادي الوطني الضخم .

كما تجدر الإشارة إلى أن القطاعات الأخرى ستسمح بتوفير رصيد هام من فرص الشغل لشبابنا . وأخص بالذكر منها قطاع النسيج بموجب الانعكاسات التي ستنتج عن تنفيذ عقد البرنامج الذي تم توقيعه مؤخرا، وقطاع الصيد البحري الذي سيتمتع بدوره بامتيازات وإجراءات تحفيزية بمقتضى عقد البرنامج الذي من المرتقب توقيعه في الأسابيع المقبلة على هدي نفس النهج المذكور .

ثالثا - التكوين والتأهيل المهني: إن الهدف الذي سطرناه والرامي إلى تكوين مايفوق 400.000 شابة وشاب خلال الفترة الخمسية المقبلة واستفادة ماينهز 100.000 من برامج التكوين للاندماج خلال نفس الفترة، سيعطي مما لاشك فيه شحنة قوية للتشغيل .

وخلافا لما عبر عنه البعض من التشاؤم أو التخوف فيما يتعلق بجدوى برنامج التكوين من اجل الاندماج، لقد أثبتت الدراسات عن نجاعة هذا البرنامج، ذلك أن 76 ألف شخص استفادت منه على امتداد الأربع سنوات من تطبيقه . 56٪ منهم حصلوا على شغل داخل المقاولات التي تلقوا التكوين بها.

أما الباقي فقد استطاع جلهم ولوج سوق الشغل بفضل تأهيلهم، الشيء الذي شجع الحكومة على اعتماد هذا البرنامج من جديد بتفاؤل كبير .

رابعا - تحسين وتفعيل وظيفة الوساطة المسندة بالخصوص إلى الوكالة الوطنية للتشغيل والكفاءات التي ستعمل الحكومة على تركيز نشاطها في هذا الاتجاه .

واغتنم هذه الفرصة للإشارة إلى أنه بخصوص المشكل القائم بين 30 ألف من الشباب وشركة النجاة الإماراتية التي بالتزاماتها، فإن الحكومة قررت تشكيل لجنة وزارية لدراسة هذا الملف واقتراح الإجراءات والحلول المناسبة وخاصة ما يتعلق بتعويض المتضررين .

خامسا - اعتماد أسلوب التشاور والحوار الدائمين مع الشركاء الاقتصاديين والفرقاء الاجتماعيين لتوفير للمناخ الاقتصادي والاجتماعي الضروري لتأهيل وتحديث النسيج الاقتصادي الوطني، ونتمنى أن يفضي هذا الحوار إلى التعجيل بإخراج مدونة الشغل والقانون التنظيمي المتعلق بحق الإضراب إلى الوجود .

ومن الاقتراحات والحلول التي تضمنها البرنامج الحكومي اعتماد التقاعد المسبق في القطاع العام والخاص .

وفي هذا الصدد يجب إثارة الانتباه حول المرامي والأهداف الأساسية لهذا الإجراء بالنسبة لتأهيل المقاولة والإدارة على حد سواء. فمن المعلوم أن هذا الإجراء، الذي يظل اختيار، يهدف إلى الاستجابة لانتظارات المقاولة الوطنية التي غالبا ما تشكو من تناقض بين وجود أعداد كبيرة للعاملين بها تفتقر إلى المؤهلات الضرورية، وحاجاتها إلى كفاءات وأطر مؤهلة .

إن اعتماد التقاعد المسبق سيساهم في مهيكلة المقاولة والإدارة وذلك بإعطائها إمكانية تعويض المناصب الغير المنتجة بكفاءات ومؤهلات هي في أمس حاجة إليها.

السيد الرئيس، لقد وضعت الحكومة قطاع التكوين المهني ضمن أولوياتها الأساسية لاقتناعها بأنه شرط أساسي لولوج سوق الشغل والتقليص من حجم البطالة . ولهذا الغرض وضعت برنامجا شاملا تمت دراسة جوانبه التقنية

والمادية بدقة، يرمي إلى رفع الوتيرة السنوية للتكوين من 57.000 شابة وشاب سنة 2003 إلى130.000 مستفيد سنة 2007 أي مايتجاوز400.000 مستفيد خلال المرحلة الخماسية المقبلة .

ولبلوغ هذا الهدف ستعتمد الحكومة جملة من التدابير أهمها :

- توظيف أمثل للمنشآت والتجهيزات والإمكانيات البشرية والتقنية والعمل على ترشيدها .

- مراجعة طرق التكوين وأساليبه ومناهجه والأخذ بنظام التناوب في التكوين .

- إلحاق مراكز التكوين التابعة لبعض الوزارات بالمكتب الوطني للتكوين المهني وإنعاش الشغل وذلك قصد تأمين تنسيق عمليات التكوين وترشيد النفقات والسعي إلى مطابقة التكوين مع حاجيات القطاعات الاقتصادية .

إن تحقيق هذا الهدف الرامي إلى مضاعفة وتيرة التكوين المهني لن يتطلب سوى زيادة في الميزانية المخصصة لهذا القطاع بنسبة 15٪ .

وهذا سيشرع في تنفيذ هذا البرنامج ابتداء من سنة 2003 وذلك برصد غلاف مالي أولي قدره 94,5 مليون درهم على أساس أن يرفع قدر هذا الاعتماد الإضافي إلى 180 مليون درهم ابتداء من السنة الموالية .

السيد الرئيس، بخصوص السكن الذي صنفته الحكومة في صدارة أولوياتها، فقد عبر السادة رؤساء الفرق المستشارين المحترمين من خلال تدخلاتهم عن الأهمية الكبيرة التي تحظى بها قضية السكن ببلادنا ومن بين الملاحظات تم تسجيلها في هذا المجال إغفال التطرق الآليات التي تنوي الحكومة اعتمادها لإنتاج السكن العمومي وعدم فعالية آليات التمويل الموجودة لهذا الغرض،وكذا عدم إيلاء السكن المتوسط العناية التي يستحقها .

وفي هذا الصدد أريد أن أؤكد أن الحكومة تجعل قضية السكن في صدارة أولويات البرنامج الحكومي تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب جلالة الملك بمناسبة افتتاح السنة الأولى من الولاية التشريعية الحالية، هدفها في ذلك تحسين الظروف المعيشية لشريحة واسعة من المواطنين .

واعتبارا لحجم الخصاص المسجل في هذا القطاع فإن الحكومة قررت العمل على الرفع من مستوى الإنتاج الوطني للسكن الاجتماعي ليصل إلى 100 ألف وحدة سكنية على المدى المتوسط . وتسعى الحكومة عبر هذا الهدف الذي يمكن اعتباره بمثابة تحد حقيقي، إلى الامتصاص التدريجي للعجز المتراكم في هذا المجال من جهة والذي تعاني منه أكثر من 760 ألف أسرة . ومن جهة أخرى، إلى توفير خزان هائل من فرص الشغل الأوراش الكبرى التي ستفتح في كل أنحاء التراب الوطني .

وحتى نستطيع تحقيق هذا المبتغى، فإننا ملزمون بإدخال إصلاحات عميقة على الأساليب والطرق المتبعة في الإنتاج العمومي للسكن، وتفعيل الآليات التمويلية اللازمة، والتقليص بشكل ملموس من كلفته حتى يكون في متناول المواطنين ذوي الدخل المحدود .

ولهذه الغاية فإن دور الدولة سينصب بالخصوص على .

- توفير الرصيد العقاري الضروري باعتباره العنصر الأساسي في إنتاج السكن،عن طريق العقارات التابعة للدولة والجماعات المحلية وأراضي الجموع . وتجهيزها ووضعها رهن إشارة المنعشين العقاريين والخواص بأثمنة مناسبة، ومنح تحفيزات وامتيازات تفضيلية لفائدة القطاع الخاص، علما أن بلادنا تتوفر والحمد لله على مؤسسات ومقاولات للبناء ومنعشين عقاريين أكفاء قادرين على رفع هذا التحدي، سيما إذا تم التخلص من كل القيود المرتبطة أساسا بالعقار وبالمساطر الإدارية . كما أن المغاربة بصفة عامة يتوفرون على قدرات كافية لبناء مساكنهم الخاصة . ولتشجيعهم وتحفيزهم على ذلك ستعمل الحكومة على اتخاذ مجموعة من التدابير الرامية بالخصوص إلى تيسير استفادة الفئات المعوزة من السكان الاجتماعي، وذلك بالعمل على تخفيض نسبة الدفعات الأولى وتحسين شروط الاقتراض عن طريق تمديد مدته من أجل تقليص الأقساط الشهرية المتعلقة باسترداد القروض .

إن الحكومة عازمة كذلك على تحسين أداء المؤسسات العمومية الوطنية والجهوية للبناء وذلك بإعادة انتشارها حتى تتمكن من تغطية كافة الجهات وإقرار جهوية تدخلاتها وتركيز نشاطها على تعبئه العقار والمساهمة في الربط بشبكات التجهيزات والبنيات التحتية .

كما أن تحديد الحاجيات ووضع البرامج السكنية وتنفيذها وتأطير كل المتدخلين بها، سيتم على الصعيدين الإقليمي والجهوي بدل النهج المركزي المتبع .

وفي هذا الإطار، فإن الحكومة ستعمل على رصد الاعتمادات الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف ابتداء من السنة المقبلة، وهكذا فقد تم تخصيص غلاف مالي في مشروع ميزانية هذا القطاع لسنة 2003 يبلغ 402 مليون درهم .

كما سيستفيد هذا القطاع أيضا من اعتمادات تقدر ب 400 مليون درهم ضمن عائدات صندوق التضامن للسكن برسم نفس السنة بالإضافة إلى المساهمات الهامة التي يوفرها صندوق الحسن الثاني للتنمية تنفيذا للتعليمات الملكية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الذي يولي لهذا القطاع أهمية كبيرة، وستعمل الحكومة كذلك على تشجيع الجماعات المحلية للانخراط بقوة في هذا المشروع الوطني الهام .

ولتفعيل هذه التدابير في أقرب الآجال، سنشرع ابتداء من الأسابيع المقبلة في عقد اجتماعات تخصص للتشاور حول مضامين هذا البرنامج وطرق ووسائل تنفيذه وإنجاحه وذلك بمشاركة كافة القطاعات الحكومية المعنية والمؤسسات العمومية الوطنية والجهوية والسلطات المحلية وممثلي الجماعات والمؤسسات البنكية والمنعشين العقاريين .

السيد الرئيس، إنما ورد في بعض التدخلات بخصوص قطاع الصحة يسير في نفس المنحى الذي تنوي الحكومة الاتجاه فيه . وهكذا، فإننا نشاطر كل الآراء التي تعتبر قطاع الصحة من القطاعات الهامة التي يجب أن تحظى بالأولية والاهتمام البالغ . كما نتفق على أن هناك عجزا ملحوظا في التجهيزات والمرافق الصحية والوسائل المرصودة لها، وذلك فضلا عن معاناة المرضى وذويهم من جراء بعد المراكز والمنشآت الاستشفائية وضعف خدماتها.

لذلك ستسعى الحكومة إلى وضع سياسة جديدة تتوخى الرفع من مستوى الخدمات الصحية وتحسين علاقة المواطنين بالإدارات الصحية وذلك باعتماد جملة من التدابير المهمة نذكر منها:

تأمين التغطية المجالية من الوحدات الصحية بناء على تصميم مديري وطني ؛

توزيع هذه الوحدات على مختلف المناطق للحد من الفوارق الجهوية ورفع معاناة التنقل عن المرضى وأهاليهم؛

إعطاء عناية خاصة للعالم القروي من حيث التجهيزات الصحية والمراكز الطبية واللجوء إلى الوحدات الصحية المتنقلة، والتوسع في السياسة الوقائية لتكثيف برامج التلقيح والوقاية من الأمراض المعدية وتحديث المراكز الصحية وتأطير هيأة العاملين في قطاع الصحي وتحسين المعاملات مع المرضى وذويهم .

تحسين الخدمات الصحية بالرفع من أداء العاملين بالقطاع الصحي وشبه الصحي وتوفير الكميات الأكبر من الأدوية .

تطوير وتدعيم التكوين المهني بالمجال الصحي وشبه الصحي لتأهيل العنصر البشري في هذا القطاع .

تشجيع الشراكة مع الجماعات المحلية وتعبئة ودعم الحقل الجمعوي العامل في القطاع الصحي .

وسعيا وراء تحقيق هذا الهدف، قرارات الحكومة اتخاذ إجراءات أولية تتمثل، ابتداء من السنة المقبلة، في رصد اعتماد إضافي يقدر ب 150 مليون درهم برسم سنة 2003، ورفع الاعتمادات المخصصة للأدوية بنسبة 20٪ وإحداث 150 منصب شغل . وستسمح هذه الاعتمادات بفتح مستشفى جديدا و172 مركزا صحيا و3 عيادات متعددة التخصصات، وهي مؤسسات جاهزة لم تشرع في عملها لعدم التمكن من رصد الاعتمادات الضرورية لها .

ونظرا الحالة الاستعجال التي تفرضها وضعية مرضى السكري، وفي انتظار حلول دائمة لمشكل ثمن مادة الانسولين المطروح، فإن الحكومة قررت اعتماد إجراء موقت يتمثل في رصد مبلغ مالي قدره 80 مليون درهم لتمكين المرضى المعنيين من أداء الأثمنة المعتادة لشراء هذه المادة .

السيد الرئيس،

أن الاهتمامات والانشغالات التي عبر عنها السادة المستشارون بخصوص ضرورة تطوير الأداء الإداري وعصرنته وتخليق الحياة العامة، تتفق مع توجيهات البرنامج الحكومي الذي أولى هذا القطاع عناية كبيرة .

إن التحديات التي تواجهنا على الصعيدين الداخلي والخارجي رهينة بقدرتها على تأهيل الإدارة وإدخال الإصلاحات اللازمة على هيكلتها وتأطيرها وطرق تدبيرها ونسب مردوديتها، مستوى خدماتها للمواطن والمستثمر .

ومن أجل ذلك تضمن البرنامج الحكومي جملة من التدابير تتعلق أساسا بمراجعة وظائف الدولة والتخلي عن المهام التي تكتسي طابعا جهويا ومحليا، كما نص على تحويل الاختصاصات ذات الطابع التي تكتسي لفائدة المبادرة الخاصة بما فيها تلك المتعلقة ببعض المرافق العمومية .

وقد اعتمد البرنامج الحكومي كذلك مجموعة من التوجيهات الرامية إلى التأسيس التدريجي لإدارة عصرية قادرة على ضبط حجمها ترشيد وسائلها والرفع من أدائها وتحسين تعاملها مع المواطنين والفاعلين الاقتصاديين، مع ما يقتضيه ذلك من تبسيط للمساطر وتخفيف للوثائق المطلوبة، مما سيمكن من تسريع الأداء الإداري وتحسين العلاقة مع المستثمرين وضخ نفس جديد للاقتصاد الوطني .

ومن شأن الإلغاء التدريجي لكل الرخص التي تتطلبها مزاولة المهن غير المنظمة تشجيع المبادرات الفردية وخلق فرص جديدة للتشغيل .

ولا بد أن نشير، في هذا المجال، الى أن الاصلاحات التي تتطلبها الإدارة يجب أن تنصب بالأساس على الهياكل والمساطر وآليات وطرق التدبير والتقييم والرقابة، علما أن الإدارات الوطنية تمتاز بوجود أعداد كبيرة من الأطر الموظفين ذوي الكفاءات والتجربة العالية، غالبا ما تتحلى بالتفاني والإخلاص والضمير المهني في ممارسة الشأن العام .

إلى جانب هذه الإجراءات فإن الحكومة ستواصل عملها الرأي الى تخليق الإدارة،

علما منها بأن كل مجهود في هذا الاتجاه سينصب بالأساس على تحسين المواطنين وتوعيتهم بواجباتهم وحقوقهم الى جانب تفعيل المساطر القانونية والإدارية والقضائية الكفيلة بمحاربة مظاهر الفساد والرشوة التي تنخر الجسم الإداري .

السيد الرئيس،

مما لا جدال فيه أن تأهيل القضاء أمر أساسي لبناء دولة الحق والقانون وممارسة الحقوق والحريات، وتحقيق النظام العام ولاستقرار وجلب الاستثمار وتنمية الاقتصاد ... لذلك فإننا نتفق مع ما جاء في كل التدخلات حول ضرورة تحديث هذا القطاع وتحسين صورته وسمعته حتى يصل الى المستوى الذي نطمح إليه .

ورغم الإصلاحات الهامة التي عرفتها بلادنا، والمتمثلة في استقلالية القضاء وإحداث المحاكم الإدارية والتجارية والمالية والزيادة في عدد المحاكم،فإن القضاء المغربي لازال لم يرق من حيث فروعه وهيكلته وتغطيته الترابية وأدائه

وعلاقته بالمتقاضين الى المستوى المرغوب، لهذا ستعمل الحكومة على مواصلة المجهودات المبذولة في كل المجالات، وخاصة تلك التي تضمنها معظم تدخلات الفرق البرلمانية .

هذا، وإننا نشاطر ونثني على كل ما جاء في تدخلات السادة المستشارين بخصوص المؤسسات السجينة، ومن أجل تحسين أوضاع هذه المؤسسات وتدارك العجز الكبير بشأنها، ستضع الحكومة خطة عمل لإصلاحها على المدى المتوسط حتى لا تكرر المأساة التي أودت مؤخرا بحياة عدد من السجناء .

وهكذا ستتخذ التدابير التالية :

1 - حسن تطبيق القانون المنظم للسجون الذي وافق عليه البرلمان في دورته السابقة، والذي يكرس من خلال مبادئه وقواعده الحد الأدنى المعترف به دوليا لضبط كيفية معاملة السجناء والمحافظة على كرامتهم .

2 - إعطاء الأسبقية للعمل على التخفيف من الاكتظاظ الذي تعرفه السجون المغربية بالنظر الى طاقتها الإيوائية حيث وصل عدد المعتقلين القارين الى 58 ألف في حين أن الطاقة الإيوائية لا تتعدى 32 ألف، وذلك بتفعيل مسطرة الإفراج المقيد حتى يستفيد منه كل من تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها قانونيا .

- إعادة النظر في كيفية تطبيق مسطرة الاعتقال الاحتياطي من طرف النيابة العامة لتجنب انتقال كل من تتوفر فيهم ضمانات الحضور أمام المحكمة والذين لا يشكلون خطرا على المجتمع .

- تسريع وتيرة إنجاز السجون وضمان تغطية مجالية كافية على مستوى التراب الوطني .

هذا وستضع الحكومة برنامجا استعجاليا لوقاية المؤسسات السجنية من مخاطر الحريق وتوفير تجهيزات غير قابلة للاشتعال . وسترصد لذلك، وفي أقرب الآجال، الأغلفة المالية اللازمة .

السيد الرئيس ، حضرات السادة المستشارين،

تلكم أجوبة الحكومة على مداخلاتكم تعقيبا على التصريح الحكومي .الذي كان لي شرف تقديمه أمام مجلسكم الموقر .

وإنني إذا أشكركم مجددا جزيل الشكر على الحس الوطني الذي تميزت به تدخلاتكم وآراؤكم وانتقاداتكم واقتراحاتكم وعلى العناية الفائقة بمختلف مضامين البرنامج الذي تعتزم الحكومة تطبيقه في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

إن الشعب المغربي يعلق آمالا كبيرة على برنامج هذه الحكومة الذي تم إعداده على هدي مضامين الخطاب السامي الذي ألقاه جلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الحالية للبرلمان . فأملنا أن تتضافر جهودنا جميعا من أجل بلوغ الأهداف المتوخاة لتحقيق تقدم المغرب ورفاهيته وكسب رهان التنمية .

وفقنا الله جميعا لما فيه صالح وطننا ومواطنينا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره .

والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته .

السيد الرئيس :

شكرا للسيد الوزير الأول على خطابه القيم الذي كان جوابا على مدخلات السادة رؤساء الفرق وممثلي النقابات، ولنا موعد في المستقبل القريب إن شاء الله، للقاء مع السيد الوزير الأول، والسادة الوزراء .

وشكرا لكم جميعا ورفعت الجلسة .